او الحاجب ولم يثبت النقل في اسماء الاجناس وبتقدير ثبوته
فهو سماعي واما ثانيا فهل لفظ ثنائي صحيح الآخر فلا يضعف
وقد يقال التشديد للوقف لا لجعله اسما فلا يرد الثاني
ولا حجة في قول الجوهري اذا جعلته اسما شددته اذ
صاحب الصحاح
لعله رآه في قول ابي الرقيش شددا فظن التشديد
للاسمية ولا يتعين لجواز كونه للوقف على اللغة المعروفة
هذا ما لاح لي في تقرير هذا المحل والذي يظهر من تقريرهم
ان وجه الرد لهذا اللفظ كونه لم يثبت عن فصيح يعتد
بكلامه فلا يقبل النقض به والجر بالكسر عطفا على مجرور الكاف
من قولهم كاللام والمراد به ما يحدثه العامل من كسرة او فتحة
او ياء واختص به الاسم لانهم قصدوا ان يوفوه لاصالته في الاعراب
حركات الثلث وينقصوا من المضارع الذي هو فرع فيه واحدة
منها فنقصوا ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر فاعطوه ما يكون
معموله وهو الرفع والنصب وحرفه بالكسر ايضا عطفا على
الكلام او الجر ووجه الاختصاص ان اثره لا يكون الا في الاسم — اللام ص
فلم يدخل على غيره ضرورة ولا اعتراض بقول ابي حيان ان الباء
في كتبت اليه بان قم زائدة ولا تفسيرية لانه وهم اذ حرف الجر زائدا
نعم غلاما

او غيره ولا يدخل الا على اسم او ما في تأويله ونعم الولد في
قول اعرابي بشر بمولودة وقيل له نعم المولودة فقال
والله ما هي بنعم الولد وعلى بئس العير في قولهم نعم السير على
بئس العير والسير شيء يقد من الجلد ويجعل على عنق
البهيمة والعير بفتح العين وسكون المثناة التحتية الحمار اهليا
او وحشيا وهو مثل يضرب لمن ينال الامر المحمود بواسطة
امر مذموم لفظ محذوف الموصوف وذا خبر عن نعم الولد وعلى
بئس العير او خبر لاحدهما وخبر الاخر محذوف والاصل ما هي
بولد نعم الولد اي مقول فيه ذلك وعلى عير بئس العير
اي مقول فيه ذلك فلم يدخل حرف الجر في التحقيق الا على
اسم وقطاع المعترض بدخولها على الفعل صورة حتى اورد
النقض به وقوله على خلاف فيه يتعلق بالخبر وعلى للمصاحبة
وضمير فيه يعود الى ما ذكر من فعلي المدح والذم بشرط الرد فع الاعتراض
بوجه آخر وهو ان من النحاة من خالف فعلية هاتين الكلمتين وحكم
باسميتهما وهم الكوفيون وكان مقتضى ترتيب البحث ان يجاب
بذلك ثم يقال فلم نسلم فعليتهما انهما اسمان لما ذهب اليه جماعة سلمنا
انهما فعلان ولكن لا نسلم دخول حرف الجر عليهما بل انما دخل على اسم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1